بيان بحظر فصيل العراق والشام وفتوى بوجوب انتقال عناصره شرعاً لفصائل مجاهدة أخرى

٢-٣-١٤٣٥هـ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فاستناداً لما يلي:

أولاً: النصوص المتضافرة على وجوب قتل الخوارج وقتالهم، وتصل حد التواتر المعنوي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ" [أبو داود وأحمد]، وقوله: "لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ" [متفق عليه]، وقوله: "قِتَالُهُمْ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ" [أحمد والبزار وابن أبي عاصم]، وقوله: "فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ لِمَنْ قَتَلَهُمْ أَجْرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ" [ابن أبي شيبة وابن أبي عاصم]، وقوله: "مَنْ قَتَلَهُمْ فَلَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ، وَمَنْ قَتَلَهُ فَلَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ" [ابن أبي عاصم]، وقوله: "يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسُوا مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، فَمَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ" [أحمد وأبو داود]، وقوله: "إِذَا خَرَجُوا فَاضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ" [ابن أبي عاصم]، وقوله: "فَإِذَا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِذَا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ" [أحمد والبزار]، وفي رواية زاد: "فَإِنَّهُ يُؤْجَرُ قَاتِلُهُمْ" [أحمد]، وقوله: "كُلَّمَا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ، كُلَّمَا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ، كُلَّمَا خَرَجُوا فَاقْتُلُوهُمْ"، قالها ثَلاثاً [أحمد والبزار].

- قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "لَوْلا أَنْ تَبْطَرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ مَا وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" [مسلم]، وقوله أيضاً يوم النهروان: "أُمِرْتُ بِقِتَالِ الْمَارِقِينَ، وَهَؤُلاءِ الْمَارِقُونَ" [ابن أبي عاصم]، ولما قتل رضي الله عنه المخدج ذي الثدية خَرَّ سَاجِداً وَقَالَ: "أَبْشِرُوا قَتْلاكُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَقَتْلاهُمْ فِي النَّارِ" [البزار وابن أبي عاصم].

ثانياً: استمرارهم في ذات الجرائم التي تم تحذيرهم منها عدة مرات، ومنها:

١- عدم خضوعهم للشرع في جميع جرائمهم ونزاعاتهم مع الفصائل الأخرى.

٢- عدم تسليم الجناة للقضاء الشرعي، وعدم قيامهم بمعاقبة الجناة في محاكمهم.

٣- استباحة الدم الحرام ظاهر في عدم معاقبة الجناة وعدم تسليمهم للشرع وعدم السماح بمعاقبتهم.

٤- رفضهم للدعوات المتكررة . الشفهية والرسمية . من الشرعيين والعسكريين بالإعلان صراحة بعدم كفر غيرهم من المجاهدين وتحريم تكفيرهم، ومنها بيان جبهة علماء حلب رقم (ب١٥/ ٢٠١٣)، بتاريخ (٣/ ٢/ ١٤٣٥هـ-٧/ ١٢/ ٢٠١٣م).

٥- عدم طردهم لعملاء النظام من بين صفوفهم، وهم لا زالوا موجودين بأعداد كبيرة تنذر بسيطرة النظام على الصفوف الخلفية في ظهر المجاهدين، وذلك دون امتحان لهم ولإيمانهم في معارك ضد النظام، وهذا يشكل خطورة كبيرة جداً على العمل الجهادي في بلاد الشام.

ثالثاً: عدم استجابتهم لبيانات الروابط والجهات العلمية والشرعية المختلفة فيما يتعلق بجرائمهم:

١- فتوى جبهة علماء حلب رقم (ف١٧/ ٢٠١٢) بتاريخ (١/ ١١/ ٢٠١٢م) التي نصت على أن القيام ببعض هذه الجرائم بقوة السلاح هو من جريمة الحرابة المحرمة شرعاً.

٢- فتوى جبهة علماء حلب رقم (ف٧/ ٢٠١٣)، بتاريخ (١١/ ١/ ١٤٣٥هـ-١٤/ ١١/ ٢٠١٣م) التي نصت على وجوب ترك المخلصين لهذا الفصيل ووجوب الانتساب للفصائل المجاهدة المخلصة، وذكرت مجموعة كبيرة من جرائمهم.

٣- بيان الروابط العلمية والهيئات الإسلامية السورية حول تصرفات التنظيم المذكور بتاريخ (١٨/ ٢/ ١٤٣٥هـ-٢١/ ١٢/ ٢٠١٣م)، والقاضي بتجريم أفعال هذا الفصيل.

بناء على كل ما سبق والتزاماً بأمر النبي صلى الله عليه وسلم تقرر "جبهة علماء حلب" ما يلي:

١- عدم الاعتراف بفصيل العراق والشام وبجميع هياكله وتنظيماته.

٢- يعد الفصيل باغياً على قيادة التنظيم الجهادي العالمي، فهو مخالف بذلك لطرق تنصيب الإمام المعتبرة عند أهل السنة والجماعة من كل الوجوه.

٣- يعد الفصيل خارجاً على المسلمين برفعه السلاح عليهم صراحة.

٤- يجب على جميع عناصره تركه والانضمام إلى المجموعات الجهادية المعتبرة.

٥- يجب على أعضاء الفصيل ترك المدن وترك قتال المسلمين والتوجه لساحات الجهاد ضد العصابة الأسدية، وإلا فتنطبق أحكام الخوارج الذين بغوا على المسلمين والمجاهدين، ويجب شرعاً على جميع المجاهدين بكافة تنظيماتهم وتياراتهم واتجاهاتهم أن يتخذوا جميع الإجراءات الحاسمة الممكنة لإزالة هذا التنظيم (الذي ترك قتال الطاغوت ورفع سلاحه على المجاهدين) ومنع فتنته بين المجاهدين ومنع إفساده لجهاد بلاد الشام.

ونؤكد على أن جميع الفصائل الشرعية والمجاهدة متفقة بالإجماع على أن شكل الدولة هو "دولة إسلامية" كما نص على ذلك طلبة العلم في اجتماعهم في عنتاب بتاريخ (٥/ ٦/ ٢٠١٣م)، فلا يجوز الخروج عن شرع الله ومخالفته باسم الدولة الإسلامية جهلاً وادعاءً دون تطبيق. والله الهادي والموفق.

رئيس جبهة علماء حلب المؤقت د. عبد الله محمد سلقيني